

Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والثلاثون
1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

تايلند

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً- أولويات تايلند في مجال حقوق الإنسان: الإنجازات والتحديات على طريق التمكين والتنمية المستدامة (التوصيات 55، و56، و70)

1- تقع الاستدامة في صميم كل المساعي التي تقوم بها تايلند. وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان. وبالنسبة لتايلند، لا تمثل الاستدامة قيمة أساسية فحسب، بل تمثل أيضاً نهجاً للعيش. وفي تفاعلاتنا الخارجية، تُستخدم الاستدامة بمثابة أداة تترجم تطلعات البلد إلى تحقيق الأمن، ورفع المعايير، وتعزيز مركزه، والنهوض بالتأزر لما فيه صالح جميع الناس الذين يعيشون في تايلند.

2- ويترجم ذلك إلى منظور شامل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وما انفكت تايلند تعزز دور الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمتطوعين والنساء والأطفال وغيرهم، من منطلق إيمانها الراسخ بأن الاستدامة لا يمكن تحقيقها إلا شريطة تمكين كل فرد ومشاركة الجميع مشاركة مجدية في المجتمع وفي الحكم. وقد انعكس هذا المبدأ أيضاً في أول استعراض وطني طوعي في تايلند بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2017 ثم في عام 2021.

3- وتأكيداً للنهج الذي تتبناه تايلند فيما يتعلق بفلسفة اقتصاد الكفاية التي تركز على تعزيز الاستدامة وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات على المستويات الفردي والمجتمعي والوطني، ستستمر تايلند في تبادل خبراتها فيما يتعلق باقتصاد الكفاية مع البلدان الأخرى، حتى وهي ما زالت تتعلم من تجربتها الخاصة.

4- وفي عامين الماضيين، انكشف للجميع أن أزمة "كوفيد-19" هي قضية شاملة عامة أثرت على حقوق الإنسان كافة في البلد. والأهم من ذلك، أن هذه الأزمة قد أفرزت وعياً دقيقاً بأنه لا يمكن تحقيق الاستدامة إلا إذا كان انتعاش المجتمعات والاقتصادات يعكس جميع الأبعاد، بما في ذلك حقوق الإنسان، بحيث تتمكن البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل ولا يُترك أحد خلف الركب. وبالنسبة لتايلند، يعني ذلك تحقيق مستقبل يعيش فيه الأفراد المتمكنون في مجتمعات قادرة على الصمود.

5- وفي السنوات الخمس الماضية منذ أن قدمت تايلند تقريرها في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية منذ تقديم تقريرها لمنتصف المدة في عام 2019، تغيرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل كبير، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، وذلك تحت تأثير مجموعة من العوامل. وقد طرحت هذه التحولات بدورها تحديات أمام الحكومة في تنفيذ التدابير والسياسات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان في الوقت المناسب، مع السعي في الوقت نفسه لوضع الإجراءات المطلوبة من الحكومة والقطاع الخاص والجمهور العام موضع التنفيذ. وعلى الرغم من هذه العوامل، أحرز تقدم ملموس في مجالات مختلفة بحيث تعززت فرص التمتع بالحقوق والوصول إلى سبل الانتصاف بما يكفل تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية.

ثانياً- المنهجية

ألف- التنفيذ (التوصية 54، التعهد الطوعي 3)

6- بعد عرض تقرير تايلند في إطار الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام 2016، نشرت تايلند التقرير باللغتين التايلندية والإنكليزية في صفوف أصحاب المصلحة، في شكل نسخة ورقية وعلى الإنترنت. وعُقدت اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية بعملية الاستعراض الدوري الشامل، وهي آلية

مشتركة بين الوزارات، لوضع خطة عمل تستند إلى التوصيات والتعهدات الطوعية المنبثقة عن الجولة الثانية. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2017، وافق مجلس الوزراء على خطة العمل لتنفيذ التوصيات المقبولة، البالغ عددها 187 توصية، والتعهدات الطوعية السبعة التي قدمتها تايلند. وبعد ذلك مباشرة، عُقدت عدة مشاورات إقليمية للتعريف بهذه التوصيات والتعهدات والتوعية بها.

7- وركز تقرير منتصف المدة المقدم في عام 2019 في إطار تعهدات تايلاند الطوعية والذي شكل نقطة الانطلاق لهذا التقرير، تركيزاً خاصاً على قياس التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات والتوصيات.

باء - عملية الصياغة والتشاور (التوصية 187، التعهد الطوعي 6)

8- خلال عملية الصياغة، عُقدت مشاورات في خمس مناطق من البلد لتعزيز تبادل الآراء بين جميع أصحاب المصلحة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، وتقييم التوصيات والسياسات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن الوقوف على التحديات المطروحة والشواغل القائمة على أرض الواقع. وعُقدت ست مشاورات إضافية لتناول قضايا معينة مع الوكالات المعنية لمواصلة المناقشات المتعمقة.

9- وحظي هذا التقرير بالتأييد الكامل من اللجنة الوطنية المعنية بعملية الاستعراض الدوري الشامل ثم بموافقة مجلس الوزراء، وهو ما يؤكد من جديد التزامات الحكومة بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية (التوصية 186)

10- ما فتئت تايلند تؤدي دوراً نشطاً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الحوار البناء والتعاون بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

11- وتايلند هي من وضع المسودة الأولى للقرار المعنون "تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان" (A/HRC/RES/45/32)، وهي أيضاً عضو أساسي بين عدد من البلدان التي كانت وراء مجموعة من القرارات الأخرى، مثل "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (A/HRC/RES/43/19)، و"حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" (A/HRC/RES/47/14)، و"التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان" (A/HRC/RES/31/21).

12- وتدعم تايلند بقوة ولايات مختلف هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي على استعداد للتعامل معها بطريقة بناءة ومجدية. وقد استجابت باستمرار للاستبيانات وطلبات الحصول على المعلومات، وهي تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات للمساعدة في تيسير تنفيذ التوصيات المقدمة من مختلف هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

13- وتايلند ملتزمة أيضاً بالعمل بنشاط مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشركاء الآخرين في المضي قدماً في المناقشات بشأن القضايا والقرارات ذات الصلة داخل اللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على أوجه التآزر بين مختلف هيئات الأمم المتحدة.

14- وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم تايلند بالكامل عمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد ساهمت في إطار هذه الآلية الإقليمية في النهوض بقضايا تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وفي زيادة الوعي من خلال دعم الأنشطة الشبابية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

15- وشرعت تايلند خلال رئاستها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2019، في إجراء استعراض ضروري ومناسب للتوقيت لاختصاصات لجنة حقوق الإنسان التابعة للرابطة لتمكين اللجنة من الاستجابة بشكل أفضل للتطورات التي تشهدها حالة حقوق الإنسان على نطاق بلدان الرابطة. وشهدت رئاسة تايلند أيضاً إنشاء مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلاً عن مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للشيخوخة النشطة والابتكار، في بانكوك.

رابعاً- الإطار القانوني الوطني والسياسات الوطنية (التوصيات 31-33، و49، و50)

16- تعكس تشريعات تايلاند، التي يمثل فيها دستور مملكة تايلاند بصيغته المعدلة في عام 2560 من العصر البوذي (2017) القانون الأعلى، التزامات البلد بموجب سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان هي طرف فيها. وتتضمن قوانين تايلاند اعترافاً بضرورة اتخاذ المزيد من التدابير والالتزام بالعمل على وضع صكوك إضافية من أجل إعمال حقوق الإنسان بفعالية وكفالة الاتساق مع المعايير الدولية.

17- ووضعت بموجب الدستور استراتيجية وطنية مدتها 20 عاماً (2018-2037) لتنمية البلد ضماناً للاستقرار والاستدامة من خلال حماية الحقوق والحريات. وتشمل الأحكام ذات الصلة الاستراتيجية 4 بشأن إيجاد الفرص والإنصاف الاجتماعي، والاستراتيجية 6 بشأن إعادة التوازن وتطوير نظام الإدارة الحكومية.

18- وفي 30 حزيران/يونيه 2020، أقر مجلس الوزراء رسمياً الخطة الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان (2019-2022)، التي تشكل إطاراً لحقوق الإنسان ينظم عمل الوكالات في عشرة مجالات محددة، تغطي 12 من الفئات الضعيفة المحددة.

19- واللجنة الوطنية المعنية بالتهوض بالعمل في مجال حقوق الإنسان في تايلند هي الآلية التي تقود تنفيذ الخطة، وهي تضطلع بمسؤوليات شاملة عن قضايا حقوق الإنسان في البلد. واللجنة مكلفة برصد نتائج تنفيذ البرامج والأنشطة المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين المركزي والإقليمي، من خلال مكاتب العدالة في جميع مقاطعات البلد، البالغ عددها 76 مقاطعة.

خامساً- آليات حقوق الإنسان

اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان (التوصيات 37-47)

20- اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان هي هيئة مستقلة تعمل بموجب الدستور، القانون العضوي الناظم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند الصادر في عام 2560 من العصر البوذي (2017)، ووفقاً لمبادئ باريس. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً هي اللجنة الرابعة التي بدأت تؤدي واجباتها في 31 أيار/مايو 2021، مما يعكس مجموعة متنوعة من الخبرات والتوازن بين الجنسين.

21- وعُهد إلى اللجنة، منذ تأسيسها، بالمهام التالية: فحص الحقائق الدقيقة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتوصية بالتدابير أو المبادئ التوجيهية المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان أو تصحيحها؛ وإعداد تقرير عن تقييم حالة حقوق الإنسان في البلد؛ والتوصية بتدابير أو مبادئ توجيهية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تعديل وتحسين القوانين أو القواعد أو اللوائح أو الأوامر لمواءمتها مع مبادئ حقوق الإنسان؛ وإذكاء وعي جميع قطاعات المجتمع بأهمية حقوق الإنسان. ومتى ارتقت انتهاكات حقوق الإنسان إلى مستوى الفعل الإجرامي وتعد على الشخص المتضرر

رفع شكوى، تمارس اللجنة أو الشخص الذي تعينه سلطة القيام بذلك نيابةً عن المتضرر بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

- 22- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، وافقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند على إنشاء أول مكتب إقليمي في مقاطعة سونغخلا في الجنوب، الذي يغطي 14 مقاطعة بما في ذلك المقاطعات الحدودية الجنوبية. وتتماشى هذه المبادرة مع مبادئ باريس التي تقضي بأن تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز إمكانية الوصول المادي للجمهور إلى آليات الانتصاف، ولا سيما في المناطق النائية.
- 23- واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند معتمدة حالياً في الفئة "باء"، وهي تبذل جهوداً جادة من أجل اعتمادها من جديد في الفئة "ألف". لذلك، قدمت اللجنة الوثائق اللازمة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرت اللجنة الفرعية مقابلة على الإنترنت مع اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان وقررت تأجيل النظر في طلب إعادة اعتماد اللجنة لمدة 18 شهراً (أو ثلاث دورات).

سادساً - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / الحق في التنمية والقضاء على الفقر (التوصيات 57، و58، و70-72، و91)

- 24- تنفذ تايلند الخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2017-2021)، التي تستند إلى الاستراتيجية الوطنية التي تمتد على 20 سنة (2018-2037) وقد شرعت في صياغة الخطة الثالثة عشرة.
- 25- وتتألف الخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من عشر استراتيجيات رئيسية تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري والنهوض به، وتعزيز الإنصاف في المجتمع والحد من عدم المساواة الاجتماعية، وتعزيز النمو المراعي للبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن القومي لضمان التنمية التي تؤدي إلى الاستقرار والاستدامة، وتعزيز الإدارة العامة الفعالة، ومنع الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد في المجتمع التايلندي.
- 26- ومنذ عام 2016، لم يعد هناك في تايلند من يقل دخلهم اليومي عن 1,9 دولار أمريكي (خط الفقر الدولي)، وقد انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بشكل مطرد.
- 27- وعالجت الإجراءات التي اتخذتها تايلند للقضاء على الفقر مسألة انعدام الفرص من جوانب متعددة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والوصول إلى المرافق العامة، والتعرض للخطر. وحددت تايلند أربعة أبعاد رئيسية في المؤشر الوطني المتعدد الأبعاد للفقر، هي التعليم والصحة والرفاه والاستقرار المالي.
- 28- ومن المشاريع البارزة للتنمية الاقتصادية الشعبية التي تهدف إلى بناء قدرات الناس والمجتمعات المحلية، "نموذج كوك نونغ نا"، وهو مشروع لتطوير منطقة نموذجية لتحسين نوعية الحياة وفقاً للنظرية الجديدة، وتوزيع الحيازات العقارية، والتنمية الشاملة للهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، تقوم اللجنة الوطنية لسياسات الأراضي حالياً بتخصيص أراضي للفقراء في شكل قطع أرض جماعية. وعند الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج، سينتفع أكثر من 86 000 شخص من أراضي يرتزقون منها. وأنشأت الحكومة أيضاً منصات لرسم خرائط أفراد الشعب التايلندي وتحليل أوضاعهم من أجل إيجاد نظام معلومات شامل ودقيق عن الفئات المستهدفة من الفقراء.

29- بيد أن الركود الاقتصادي الحاد الناجم عن جائحة كوفيد-19 وجّه ضربة قاسية لجهود القضاء على الفقر في البلد وأثر على الأداء العام في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى انخفاض دخل 54 في المائة من أفراد الشعب التايلندي وزاد من خطر عكس مسار المكاسب التي تحققت في إطار عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن جميعها. وعلاوة على ذلك، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً غير متناسب على الأسر المعيشية الفقيرة أصلاً، ولا سيما فقراء الحضر الذين يتقل كاهلهم ارتفاع تكاليف المعيشة والمجموعات الأسرية الهشة. ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ونشطة لتعزيز شبكات الأمان والاستراتيجيات المتعلقة بتوفير الحماية الاجتماعية.

30- وركزت التدابير الفورية على ضمان حصول الفئات المستهدفة الرئيسية، أي المحرومين والضعفاء، على مجموعة من المستحقات وخدمات الرعاية، مما يكفل للعمال غير النظاميين، على سبيل المثال، الوصول إلى نظام الضمان الاجتماعي على نحو أشمل. وعدلت الحكومة أيضاً القوانين واللوائح لزيادة الاستحقاقات وتوفير خيارات إضافية لتقديم مساهمات مالية للعمال المؤمن عليهم. وعلاوة على ذلك، وُضع مشروع لبناء القدرات لذوي الدخل المنخفض عن طريق نشر وحدات متنقلة لتقديم الخدمات تتيح إمكانية الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي الشاملة. ومنذ عام 2020، خرجت هذه الفرق 15 324 مرة وقدمت خدمات لـ 1 006 692 من العملاء.

31- كما دأبت الحكومة على تنفيذ تدابير أخرى محددة الأهداف لمساعدة أشد المتضررين من جائحة كوفيد-19. وشملت هذه التدابير ما يلي: (1) تقديم منح بمبلغ 5 000 بات لمدة ثلاثة أشهر للعمال والمزارعين المستقلين من أجل تعويض نقص الدخل؛ و(2) تقديم إعانات مالية تبلغ 1 000 بات شهرياً لمدة ثلاثة أشهر إلى الفئات الضعيفة الأخرى؛ و(3) اتخاذ إجراءات تهدف إلى المساعدة على تخفيف تكلفة المرافق العامة، مثل مشروع "تقاسم التكلفة على أساس 50-50" و"ننتصر"؛ و(4) تدابير لخفض أسعار السلع الأساسية.

32- وعلى المستوى الكلي، مكنت الحكومة وزارة المالية من اقتراض ما يصل إلى تريليون بات لتعافي الاقتصاد من جائحة كوفيد-19 ومواصلة جهود الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الفئات الضعيفة. وفي هذا الصدد، وضعت الوزارة خطة لإيجاد فرص عمل، وتوليد الدخل، وتشجيع الأنشطة المهنية لدعم فئات العمال الذين يعودون إلى مجتمعاتهم المحلية. وتشمل الخطة تنظيم دورات لتنمية المهارات بغية تلبية احتياجات سوق العمل في فترة ما بعد كوفيد-19 في ظل أوضاع حياتية وظروف اقتصادية "طبيعية جديدة".

باء - الحق في الصحة (التوصيات 69، و74-77)

33- على الرغم من التحديات المرتبطة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، أيًا كان البلد، وهي تحديات ازدادت حدة نتيجة الاحتياجات المتزايدة التي أفرزتها أزمة كوفيد-19، تواصل الحكومة تعزيز سياسات التأمين الصحي لتوفير التغطية لمختلف الفئات السكانية في البلد بطريقة شاملة.

34- وتشمل التغطية الصحية في تايلند حالياً 99,8 في المائة من السكان، بمن فيهم عشرة ملايين عامل. والرعاية الصحية متاحة أيضاً للأجانب الذين يعيشون في تايلند بصورة قانونية والأجانب غير الموثقين، الذين ينتمي معظمهم إلى الفئات المهمشة والمنخفضة الدخل. وفي عام 2020، كان هناك أكثر من 690 000 عامل مهاجر من أربع جنسيات (فلبين نام، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار) يشملهم نظام التأمين الصحي في البلد.

35- ومنذ تفشي مرض كوفيد-19 في عام 2020، تسعى تايلند بنشاط إلى الكشف عن الإصابات بالتعاون مع المتطوعين الصحيين التايلنديين والأجانب الذين ينشرون معلومات دقيقة وذات أهمية حيوية عن تدابير الصحة العامة، ويوفرون العلاج لمرضى كوفيد-19 على أساس غير تمييزي ولا سيما للتايلنديين ومجموعات العمال المهاجرين المعرضين للخطر بوجه خاص.

36- وفيما يتعلق بسياسة التلقيح ضد كوفيد-19، تستهدف تايلند في الوقت الراهن تطعيم ما لا يقل عن 70 في المائة من السكان قبل نهاية عام 2021. وسيحصل كل شخص في تايلند على اللقاح، استناداً إلى الأولويات التي تُحدّد حسب الفئات المعرضة لخطر العدوى، بغض النظر عن الجنسية. وعلى هذا الأساس، يمكن للعمال المهاجرين، الشرعيين وغير الشرعيين، بمن فيهم المحتجزون والسجناء، وغيرهم من الأجانب المقيمين في تايلند، أن يستفيدوا من حملات التلقيح الوطنية، إذا صُنِفوا في إحدى الفئات ذات الأولوية.

37- وواصلت تايلند أيضاً إصلاح خطتها لإدارة حالات الطوارئ الصحية العمومية، بما في ذلك الأوبئة الوطنية والأمراض الناشئة على الصعيد الوطني (2021-2022) لتمكين المجتمعات المحلية من مواجهة الجوائح في المستقبل وتعزيز الأمن الصحي للبلد.

38- ومن الأولويات الأخرى التي حظيت باهتمام الحكومة في مجال الصحة ما يلي: الصحة العقلية التي تدهورت تحت تأثير جائحة كوفيد-19 مع إيلاء اهتمام خاص للصحة العقلية للأشخاص ذوي الإعاقة والشباب؛ وحمل المراهقات، وهي مسألة تعالج جزئياً من خلال اللوائح الوزارية التي تقضي بأن تتخذ مؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات إجراءات نشطة لمنع حمل المراهقات ومعالجة هذه المسألة بإشراك موظفيها وطلابها المراهقين؛ وسرطان الثدي، من خلال متابعة الجهود النشطة الرامية إلى تثقيف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30 و70 سنة وحثهن على إجراء الفحوصات الذاتية؛ والمشاكل الصحية الناجمة عن التلوث البيئي، وهي مسألة تجري معالجتها من خلال استراتيجيات وخطط للمراقبة وصندوق صحي مخصص.

جيم - الحق في التعليم (التوصيات 82-90، و143، و145)

39- إن الحكومة إذ تدرك أن التعليم هو المحرك الرئيسي لتنمية البلد، فإنها تسعى إلى توفير فرص متساوية للحصول على تعليم جيد للجميع (لمدة 12 سنة)، فضلاً عن إمكانية التعلم مدى الحياة. ومنذ عام 2005، تتبع الحكومة سياسة تضمن نيل التعليم للجميع دون شروط تتعلق بالتسجيل المدني أو الجنسية التايلاندية، بما في ذلك للمجموعات العرقية والمهاجرين وأطفال العمال الأجانب.

40- ويستند أحدث مخطط وطني للتعليم (2017-2036) إلى تصميم مفاهيمي للتعليم يقوم على مبادئ التعليم للجميع، والتعليم الشامل، وفلسفة اقتصاد الكفاية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومشاركة جميع قطاعات المجتمع (الجميع من أجل التعليم).

41- وعلاوة على ذلك، تمكّن الخطة الثالثة لإدارة التعليم الموجه إلى الأشخاص ذوي الإعاقة (2017-2021) جميع الأفراد المنتمين إلى هذه الفئة من جميع الأعمار من الحصول على فرص لنيل تعليم جيد بما يتماشى مع احتياجات كل فرد من أجل تطوير مهارات كسب العيش والاعتماد على الذات.

42- وقد أثرت أزمة كوفيد-19 والاضطرابات الناتجة عنها والتي عانى منها الأطفال والمدارس في جميع أنحاء البلد تأثيراً سلبياً على فرص نيل التعليم الجيد. وفي الوقت الذي زاد التركيز على التعلم بالاتصال الإلكتروني، تبين بشكل واضح وجود فجوة رقمية لا بد من سدها وتأكدت الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الخدمات الملائمة للأطفال وتقديم الدعم المناسب للأسر.

دال - الحق في العمل (التوصيات 20، و59، و69)

43- تولي الحكومة أهمية لحماية حقوق جميع العمال بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو العرقي أو أي مركز آخر.

44- وتاييلاند طرف في اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك رقم 188 لمنظمة العمل الدولية، وقد أصدرت قانون حماية العمل في قطاع مصائد الأسماك في عام 2562 من العصر البونوي (2019) لتمكين مالكي السفن من حماية حقوق الصيادين وفقاً للمعايير الدولية. وتواصل الحكومة أيضاً تعاونها النشط مع منظمة العمل الدولية وجميع أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية.

45- ومنذ عام 2015، أنشأت تاييلاند أفرقة متعددة التخصصات لإجراء عمليات تفتيش متكاملة لحماية العاملين على سفن الصيد في 22 مقاطعة ساحلية. وهذه الأفرقة مسؤولة عن جميع المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وحقوق العمال، والعمل القسري، وعمل الأطفال. ونتيجة للتحقيقات المتكاملة التي أُجريت، تم الكشف عن 2512 حالة انتهاك في الفترة من 2018 إلى نيسان/أبريل 2021 واتُخذت الإجراءات اللازمة لإنفاذ القانون. ونظمت تاييلاند، في مراكز تنسيق عمال مصائد الأسماك في 22 مقاطعة، دورات تدريبية لأصحاب العمل والعمال والمشرفين على أماكن العمل للتوعية بحقوق وواجبات مختلف الأطراف.

46- وعزز قانون حماية العمال (رقم 7) الصادر في عام 2562 من العصر البونوي (2019) الاستحقاقات التي يتمتع بها الموظفون، حيث تضمن شرطاً يتعلق بموافقة الموظف على تغيير صاحب العمل ونص على زيادة الاستحقاقات المتعلقة بالحق في أيام الإجازة وإجازة الأمومة وقيمة التعويض.

47- وأقرت الحكومة أيضاً زيادة في الحد الأدنى للأجور في جميع أنحاء البلاد، حيث أصبح يتراوح بين 313 و336 بات يومياً (اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020). كما أعلنت عن وضع وتنفيذ خطة عمل تتعلق بالعمالة (2020-2022) للاستجابة الفعالة للحالة الراهنة، لا سيما مع ظهور أزمة كوفيد-19. وتشمل الخطة العاملين في القطاع غير النظامي الذين يعيّنون بموجب قانون العمل ولكنهم لا يتمتعون بتغطية تأمين بموجب المادة 33 من قانون الضمان الاجتماعي (رقم 4) الصادر في عام 2558 من العصر البونوي (2015). وتعاونت الحكومة مع منظمة العمل الدولية في إجراء تحليل للفجوات في أوائل عام 2020، حيث بدأت عملية تعديل اللوائح الوزارية لتحسين حماية العمال المنزليين الذين ينشطون في القطاع غير النظامي.

48- وللتصدي لأزمة كوفيد-19 على نحو أفضل، تتخذ تاييلاند أيضاً تدابير مختلفة لحماية حقوق العمال، من قبيل خفض معدل الإعانات، وزيادة استحقاقات البطالة، وإنشاء نظام للسداد التشاركي لصالح الخريجين الجدد، حيث تتحمل الدولة جزءاً من الأجور التي تُصرف لهم.

هاء - الاتجار بالبشر (التوصيات 36، و60-68)

49- أفضت التفتيحات الرئيسية التي أدخلتها تاييلاند على قانون مكافحة الاتجار في عام 2017، ثم في عام 2019، إلى سن قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2562 من العصر البونوي (2019). وتضمن القانون بصيغته المعدلة تعاريف وتوضيحات لعبارات "الاستغلال لأغراض ربحية" و"العمل الجبري أو الخدمات الجبرية"، ونص على تدابير إضافية لمساعدة ضحايا العمل الجبري وحمايتهم للامتثال لبروتوكول عام 2014 المكمل لاتفاقية العمل الجبري لعام 1930، التي تُعدّ تاييلاند طرفاً فيها. وفي الفترة من 2017 إلى نيسان/أبريل 2020، أذن المدعي العام بالملاحقة القضائية في 1 056 قضية اتجار بالبشر.

50- وزادت الحكومة عدد مفتشي العمل لتحديد ضحايا الاتجار وحماية العمال، البالغ عددهم 22 مليون عامل، من ظروف العمل القمعية. وقد اجتاز هؤلاء المفتشون دورات تدريبية صارمة نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري بشأن كيفية الكشف عن ضحايا الاتجار بفعالية أكبر. ومنذ عام 2016، تم تدريب ما يقرب من 3000 مفتش عمل.

واو - حقوق فئات محددة

الأطفال (التوصيات 96، و99-107، و110، و112-114، و116-121، و171، و172)

51- تركز الخطة الثانية لتنمية الأطفال والشباب (2017-2021) بشكل خاص على أهمية مشاركة جميع القطاعات في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتعكس الخطة رؤية تكفل للأطفال والشباب نوعية حياة جيدة وتنمية مناسبة لأعمارهم، وتعزز أدوارهم كمواطنين صالحين وشركاء نشطين في عملية التنمية.

52- وأعطت الحكومة الأولوية لحماية حقوق الأطفال ورفاههم باتباع نهج متعدد التخصصات وفقاً للاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل للفترة 2017-2021. وسنت قوانين بشأن حماية الطفل، مثل القانون الناظم لعملية تعزيز الغذاء للرضع والأطفال الصغار الصادر في عام 2560 من العصر البيوندي (2017)، الذي يدمج المبادئ التوجيهية ذات الصلة لمنظمة الصحة العالمية. ويتناول قانون حماية الأطفال المولودين باستخدام التكنولوجيات الإنجابية الطبية الصادر في عام 2558 من العصر البيوندي (2015) مسألة الحمل لفائدة الغير لأغراض تجارية. ويحمي قانون منع حمل المراهقات وحل المشاكل المرتبطة بذلك الصادر في عام 2559 من العصر البيوندي (2016) حق المراهقات في حرية اتخاذ القرار لأنفسهن.

53- وعجّلت تايلند بتنفيذ استراتيجية تعزيز الأطفال والشباب وحمايتهم في استخدام وسائل الإعلام على الإنترنت للفترة 2017-2021 باعتماد قانون بشأن تعديل قانون العقوبات (رقم 24) الصادر في عام 2558 من العصر البيوندي (2015) فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، ويتوضيح تعريف المواد الإباحية. ووضعت نهجاً منسقاً لحماية الأطفال من وسائل الإعلام على الإنترنت يتألف من خطة العمل لتعزيز المسؤولية الاجتماعية المشتركة في مجال الرياضة الإلكترونية للأطفال، المرحلة الأولى (2020-2022)، وخطة العمل لمنع الآثار على الأطفال والشباب المترتبة عن المراهقات الرياضية على الإنترنت وتخفيفها (2020-2022).

54- وفي الآونة الأخيرة، زاد عدد الأطفال المشمولين في نظام العدالة الجنائية. واتخذت الوكالات المعنية إجراءات مختلفة لضمان معالجة قضايا الأحداث على النحو المناسب، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصلحة الطفل الفضلى والالتزامات الدولية لتايلاند. وأنشئت مراكز لتقديم المشورة والمساعدة إلى الضحايا وأسرهم، ولا سيما في القضايا الجنائية في محاكم الأحداث والأسرة. ووُفّر التدريب للمؤسسات التعليمية لتمكينها من تقديم المشورة المناسبة التي تهدف إلى الحد من الجريمة في صفوف الشباب. وعلاوة على ذلك، وُضعت مبادئ توجيهية بشأن الأطفال الشهود في القضايا الجنائية، وتفكر السلطات حالياً في اتخاذ إجراءات مناسبة أخرى مثل التدابير غير الاحتجازية في قضايا الأحداث.

55- ومن أجل التصدي للعنف ضد الأطفال، تنفذ تايلند استراتيجياتها لمنع العنف ضد الأطفال والشباب وإيجاد حل لهذه الممارسة (2015-2021). ووضعت الحكومة أيضاً خطة عمل متكاملة للسنوات 2019-2022 لمنع العنف العائلي والحمل غير المتوقع وإيجاد حلول للمشاكل الناشئة عن ذلك. وعلاوة على ذلك، وضعت تايلند سياسات لحماية الطفل في جميع مراكز الأطفال، ووفرت التدريب للوالدين ومقدمي الرعاية للنهوض بمهاراتهم وتعزيز قدراتهم على توفير الرعاية الجيدة للأطفال (لمنع استخدام العنف في تربية الأطفال) في جميع المقاطعات، وأعدت دليلاً لحماية الأطفال من المخاطر على الإنترنت. وفي الآونة الأخيرة (تموز/يوليه 2021)، نشر معهد العدالة التايلاندي، بالتعاون مع مكتب المدعي العام،

الترجمة إلى اللغة التايلندية للاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية التي وضعتها الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لإذكاء وعي الموظفين بالمسألة وتفعيل هذه الاستراتيجيات والتدابير.

56- وضاعفت الحكومة جهودها الرامية إلى التصدي لعمل الأطفال، ما سمح بتحقيق نتائج ملموسة تُعزى إلى حد كبير إلى الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال للفترة 2015-2020 وإلى العمل الذي تضطلع به لجنة وطنية تُعنى بتنسيق السياسات والإجراءات المشمولة في الخطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر **قانون حماية العمال (رقم 5) لعام 2560 من العصر البونوي (2017)** الذي ينص على تشديد العقوبات في قضايا عمل الأطفال، لا سيما في الحالات التي تنطوي على أعمال خطيرة أو مهن محظورة.

57- وخلال جائحة كوفيد-19، شرعت تايلند في تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة الفورية للأطفال الذين يعيشون في أسر متضررة، مثل توفير الأقمعة والمنتجات الاستهلاكية الضرورية والمساعدات المالية. وسعت للحد من الآثار القصيرة والطويلة الأجل على الأطفال من خلال زيادة عدد مراكز المساعدة الاجتماعية. وأنشئ خط الاتصال المباشر 1300 كمركز لتقديم المشورة على مدار الساعة، على غرار مراكز إسداء المشورة للأطفال والشباب والأسرة الموجودة في 76 مقاطعة وفي بانكوك والتي تقدم المشورة بشأن المشاكل المتعلقة بالأطفال والشباب والأسر. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية محددة للمتطوعين في مجال إدارة الحالات وحماية الطفل تتعلق بخدمات الوقاية والحماية في سياق جائحة كوفيد-19 في مؤسسات مثل مراكز تنمية الطفل وغيرها من مرافق الرعاية المؤقتة للأطفال.

58- وفي 21 كانون الثاني/يناير 2019، وقعت سبع وكالات حكومية مذكرة تفاهم بشأن المبادئ التوجيهية لبدائل احتجاز الأطفال في مراكز المهاجرين في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم، مما يسمح للأخصائيين الاجتماعيين أو علماء النفس بتقييم مواطن ضعف هؤلاء الأطفال وأسرههم ووضع خطط الرعاية. والوكالات السبع هي الشرطة الملكية التايلندية، ووزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التعليم، ووزارة العمل.

59- وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى حزيران/يونيه 2021، تلقى 304 أطفال وأسرههم في مراكز احتجاز المهاجرين المساعدة في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم أو سفرهم إلى بلد ثالث. وتشمل تدابير المساعدة ما يلي: السماح للوالد (بكفالة) بالبقاء في المجتمع المحلي مع أطفاله؛ والسماح للأمهات وأطفالهن بالإقامة بصفة مؤقتة في مراكز مساعدة الطفل التي تديرها إدارة شؤون الطفل والشباب؛ والبحث عن أسر حاضنة للأطفال غير المصحوبين؛ والسماح للأمهات وأطفالهن بالإقامة في مراكز استقبال الأم والطفل التي يديرها مكتب الهجرة.

المرأة (التوصيات 125-137، التعهد الطوعي 2)

60- شرعت تايلند في مراجعة **قانون المساواة بين الجنسين لعام 2558 من العصر البونوي (2015)** بعد مضي خمس سنوات على دخوله حيز النفاذ، وذلك تحقيقاً لأقصى قدر من الكفاءة. وهي أيضاً بصدد تعديل **اللائحة الوزارية الصادرة في عام 2559 من العصر البونوي (2016)** عن وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري بشأن معايير وإجراءات تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز بين الجنسين والنظر فيها لتكون أكثر اتساقاً مع السياقات الاجتماعية المتغيرة.

61- وتقتضي الفقرة 4 من المادة 71 من الدستور بأن تراعي الميئزة على الصعيد الوطني الفوارق بين الجنسين، ويُنتظر أن يوافق مجلس الوزراء قريباً على مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة موجهة إلى الوكالات الحكومية.

62- وتتضمن استراتيجية تنمية المرأة للفترة 2017-2021 خمسة محاور، هي (1) تدابير لتغيير النموذج الفكري؛ و(2) تدابير للتمكين؛ و(3) تدابير لتهيئة ظروف مؤاتية؛ و(4) تدابير الحماية والتصحيح؛ و(5) تدابير وآليات لتعزيز مكانة المرأة في التنمية. وتدعم هذه الاستراتيجية خطط عمل، تنص أحدثها (2020-2021) على توفير دورات للتدريب المهني وخدمات للمساعدة في الحصول على وظيفة مجاناً للنساء والشابات ذوات المستوى التعليمي المحدود أو اللائي يواجهن صعوبات مالية أو العاطلات عن العمل.

63- وفيما يتعلق بمكانة المرأة في السياسة وعمليات صنع القرار، تقتضي المادة 90 من الدستور بأن تراعي الأحزاب السياسية مبدأ المساواة بين الجنسين لدى إعداد قوائمها الانتخابية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة النائبات في البرلمان إلى 15,7 في المائة (78 امرأة) في عام 2019 مقابل 5,4 في المائة (13 امرأة) في عام 2014.

64- وتولي تايلند أيضاً أهمية لتمكين المرأة اقتصادياً عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل وتقديم المشورة والمساعدة إلى جميع أرباب العمل من مختلف القطاعات لتعزيز المساواة بين الجنسين في عملية التوظيف. وعلاوة على ذلك، مدد **قانون حماية العمال (رقم 7 الصادر في عام 2562 من العصر البوذي (2019))** إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى 98 يوماً.

65- كما سعت الحكومة إلى تمكين المرأة اقتصادياً على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد تعاونت تايلند، خلال رئاستها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2019، مع شبكة رائدات الأعمال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار الحملات التي نُظمت لدعوة الشركات إلى الحفاظ على التوازن بين الجنسين في مواجهة التحديات الحالية.

66- واتخذت تدابير متنوعة للقضاء على العنف ضد المرأة والعنف العائلي تحت إشراف وزارة الصحة العامة. ومن بين هذه التدابير ما يلي: إدماج أدوات الفحص المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية في الإجراءات المعتمدة داخل المستشفيات لتحديد ضحايا العنف بفعالية أكبر؛ وتوفير ملاجئ الطوارئ للنساء؛ وتعزيز الشبكات المحلية لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له؛ وإنشاء مراكز مساعدة في أكثر من 899 مستشفى على الصعيد الوطني. وتقدم هذه المراكز الرعاية لضحايا العنف، فضلاً عن التدريب على التأهب والمهارات لمنع عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسيين في تايلند وفي الخارج.

67- وفي 19 شباط/فبراير 2020، قضت المحكمة الدستورية بأن الأحكام الواردة في قانون العقوبات بشأن الإجهاض تتعارض مع المبادئ والحقوق المنصوص عليها في الدستور. وبعد ذلك بوقت قصير، أدخلت تعديلات على المادة 301 والمادة 305 من الفصل 3 بشأن جرائم الإجهاض، وفي الشهر نفسه، **نص القانون المعدل لقانون العقوبات (رقم 28 الصادر في عام 2564 من العصر البوذي (2021))**، في المادة 305 منه، على أنه يمكن للمرأة إنهاء حملها في غضون 12 أسبوعاً من الحمل.

68- ولمعالجة مشكلة حمل المراهقات، وضعت الحكومة سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال الصحة الإنجابية لتعزيز التنقيف بشأن المهارات الحياتية والصحة الإنجابية للمراهقين من خلال الأخذ بنهج متعدد التخصصات. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الحمل في صفوف المراهقات ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة من 5,1 في المائة في عام 2015 إلى 2,3 في المائة في عام 2019.

69- وفي نيسان/أبريل 2020، وافق مجلس الوزراء على تدابير إضافية لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل والتصدي له. وتُجري إدارة شؤون المرأة وتنمية الأسرة أيضاً استعراضاً شاملاً **لقانون منع البغاء وقمعه الصادر في عام 2539 من العصر البوذي (1996)** بغية تعديل القانون لمواءمته مع السياق الحديث، وذلك من خلال مناقشات تديرها مجموعات تركيز مع الأطفال والشباب، والمشتغلين بالجنس، والوكالات الحكومية المعنية، والنساء والأمهات وغيرهم.

70- وخلال جائحة كوفيد-19، نفذت تايلند حملة "ابقوا في المنزل، حافظوا على سلامتكم، من أجل الأمة" لاحتواء الجائحة. غير أن هذه التدابير أفرزت أثراً عكسياً غير مقصود تمثل في منع ضحايا العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس من تجنب الحالات الخطيرة لأنهم لم يتمكنوا من مغادرة مساكنهم بسبب حظر التجول الذي فرضته الحكومة والقيود المفروضة على السفر.

71- ولحماية رفاه الضحايا وسلامتهم خلال جائحة كوفيد-19، اتخذ عدد من التدابير المستهدفة، بما في ذلك زيادة عدد العاملين في مراكز المساعدة الاجتماعية. ووفرت الحكومة أيضاً ملاجئ مؤقتة للضحايا والأمهات العازبات المشردات، فضلاً عن التدريب المهني في جميع مراكز تعليم المرأة وتنمية الأسرة الثمانية الموجودة في البلد.

72- ويشكل رفع مستوى الوعي عنصراً هاماً آخر في منع العنف ضد المرأة في جميع الأماكن. وفي هذا الصدد، تولى معهد العدالة التايلندي، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، نشر الصيغة المحدثة للاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية باللغة التايلندية.

كبار السن (التوصيتان 70 و 77)

73- تشمل السياسات الحكومية المتعلقة بكبار السن الخطة الوطنية الثانية لكبار السن (2002-2021)، التي وضعت وفقاً لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 **وقانون كبار السن (رقم 3) الصادر في عام 2560 من العصر البوذي (2017)**، الذي يعمل كألية لتعزيز حقوق كبار السن ورفاههم.

74- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، اعترفت تايلاند رسمياً بشيخوخة المجتمع كمسألة ذات أهمية وطنية وبدأت الاستعدادات للخطة الوطنية الثالثة لكبار السن (2021-2037) التي تهدف إلى تحقيق أهداف الشيخوخة النشطة.

75- ويوفر عدد من المؤسسات التعليمية في الوقت الراهن فرصاً لكبار السن للحصول على التعليم بمختلف مستوياته. وأنشئت، بالتعاون بين عدد من المؤسسات والوكالات والمجتمعات المحلية، 1 545 مدرسة على الصعيد الوطني توفر لكبار السن فرصاً للتعلم تراعي أعمارهم في أربعة مجالات، هي الصحة، والمجتمع، والاقتصاد، والبيئة.

76- ويحق لكل شخص، بمن في ذلك كبار السن، الحصول على رعاية صحية جيدة وفقاً لسياسة تايلند المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة. والحكومة ملتزمة بتوفير الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن المعالين. وفي عام 2019، بلغ عدد كبار السن الذين استفادوا من رعاية الحكومة 219 518 شخصاً.

77- وفي إطار الخطة الرئيسية لتنمية الإسكان التي تمتد على 20 سنة (2017-2036)، وضعت الحكومة أهدافاً طويلة الأجل لتحسين 447 618 منزلاً لكبار السن. وتعتمد الحكومة التعاون مع القطاع الخاص لتحسين 14 500 وحدة سكنية حكومية لكبار السن ذوي الدخل المنخفض.

78- واستعداداً لمجابهة التحديات التي يطرحها مجتمع متقدم في السن، وضعت تايلند أيضاً سياسة لتعزيز استخدام كبار السن عن طريق تمديد سن التقاعد لموظفي الخدمة المدنية من 60 إلى 63 سنة بحلول عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة العمل بتعداد وتسجيل كبار السن الراغبين في العمل، وأنشأت مراكز تدريب لهم في وسط البلد وعلى مستوى المقاطعات. وسنت الحكومة أيضاً **مرسوماً ملكياً بشأن الإعفاء الضريبي بموجب قانون الإيرادات (رقم 639) لعام 2560 من العصر البوذي (2017)**، لتحديد المزايا الضريبية المخصصة لكبار السن الناشطين. وفي عام 2019، قدم الصندوق الخاص بكبار السن قروضاً لتمويل مشاريع ناشئة تابعة لـ 8 991 من كبار السن. وبالإضافة إلى المساعدات المالية المقدمة في إطار نظام بطاقة الرعاية الاجتماعية الحكومية، يمكن لكبار السن أن يحصلوا أيضاً على دعم مالي من الصندوق.

79- وينص قانون كبار السن أيضاً على تدابير لمساعدة كبار السن الذين يتعرضون للإيذاء والاستغلال. وإذا تبين أن فعلاً إجرامياً ارتكب، يجب إبلاغ ضابط التحقيق لبدء الإجراءات القضائية من أجل الشروع فوراً في عملية إعادة التأهيل البدني والعقلي.

80- وقد أعطت الحكومة الأولوية لحماية كبار السن خلال جائحة كوفيد-19. وزادت إدارة شؤون كبار السن من قيمة المنح المقدمة لكبار السن، بينما أعلن الصندوق الخاص بكبار السن وفقاً مؤقتاً لسداد القروض المتصلة بالمشاريع الناشئة لمدة سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، أنشئ مشروع محلي للمتطوعين من أجل رعاية كبار السن المعالين المتضررين من إغلاق مرافق رعاية كبار السن، وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد العاملين في مجال رعاية كبار السن في جميع أنحاء البلد نحو من 16 000 عامل.

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات 139-142، و144)

81- لا يزال **قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الصابر في عام 2550 من العصر البوذي (2007)** يشكل، بالنسبة لجميع الوكالات، الآلية القانونية الرئيسية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. وتعمل الحكومة في الوقت الراهن على إدخال تعديلات على القانون لضمان تنفيذ أحكامه بطريقة أكثر فعالية وشمولاً وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

82- وتنفذ الحكومة حالياً الخطة الوطنية الخامسة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (2017-2021) التي تترجم رؤيةً لمجتمع حيث "يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالوصول الكامل إلى المجتمع ويعيشون فيه معاً بشكل مستقل ومستدام". وتندرج هذه الخطة في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز المساواة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على التمييز. وقد نجحت الخطة الوطنية في إنجاز 805 مشاريع لما مجموعه 2 096 931 شخصاً، بينهم أشخاص ذوو إعاقة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وعامة الجمهور.

83- وقامت وزارة التعليم بمراجعة سياساتها ومشاريعها لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم، من المستوى الابتدائي إلى المستوى العالي. وقد تم ذلك من خلال إعداد الموظفين في المدارس، وتذليل العقبات المختلفة التي تعوق التعلم والوصول إلى المواد والمرافق التعليمية، وتعديل أساليب التدريس. وشجعت الوزارة أيضاً ودعمت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية والمجتمعية، وإعداد معلومات متكاملة عن التعليم والأشخاص ذوي الإعاقة.

84- وبغية إتاحة فرص الحصول على التعليم الشامل والخدمات الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة، عجلت الحكومة بإنشاء نظام مركزي لقواعد البيانات لإصدار "بطاقات إعاقة" على الصعيد الوطني. وفي آذار/مارس 2020، كان قد حصل على "بطاقة إعاقة" 121 883 طفلاً دون سن 18 عاماً في جميع أنحاء البلد.

85- وتولي تايلند أيضاً أهمية لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق النشر والتأليف، وفي 28 كانون الثاني/يناير 2019، أصبحت طرفاً في معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأصدرت وزارة التجارة إعلانات ذات صلة ونشرت دليلاً لتعزيز الفهم فيما يتعلق بممارسة هذه الحقوق.

86- وتدرك تايلند إدراكاً تاماً أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بالكوارث الطبيعية أكثر من غيرهم. لذلك، وضعت الخطة الأولى لإدارة الكوارث الطبيعية للأشخاص ذوي الإعاقة (2017-2021) عقب جلسات عامة استُمع فيها لآراء الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وأولياء أمورهم ومجتمعاتهم المحلية. ونُظمت دورات تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم والعاملين والمتطوعين في مجال التنمية الاجتماعية والأمن البشري بشأن ما ينبغي عمله أثناء الكوارث. ونُشر أيضاً دليل عن إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في أعقاب الكوارث الطبيعية.

87- وفيما يتعلق بالصحة العامة، أدى اعتماد خطة الرعاية الصحية الثانية للأشخاص ذوي الإعاقة (2017-2021)، وخطة إدارة الكوارث الطبيعية، وخطة التدخلات الطبية، وجميعها مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة ويمتد من 2017 إلى 2021، إلى إنشاء مركز جامع للخدمات في 83 مستشفى إقليمياً رئيسياً.

88- وللحد من أثر جائحة كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة، سعت الحكومة إلى زيادة شبكات الأمان وتعزيز فرص تنمية سبل كسب العيش من خلال: (1) زيادة بدل العجز الشهري من 800 بات إلى 1 000 بات؛ و(2) الحرص على تحقيق الكفاءة في مصروفات صندوق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدة 1 223 192 شخصاً في حاجة إلى المساعدة؛ و(3) الإعلان عن وقف مؤقت لسداد قروض 86 732 شخصاً من بين المستفيدين من صندوق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

المجموعات الإثنية (التوصيات 57، و69، و97)

89- اتخذت الحكومة تدابير استباقية لحماية أسلوب حياة المجموعات الإثنية وحقوقها الثقافية من أجل منع التمييز العنصري وتعزيز فهم الاختلافات الثقافية. ويتجلى ذلك من خلال دعم الحكومة لاستعادة الأنشطة الثقافية للمجموعات الإثنية، والأنشطة الرامية إلى النهوض بالثقافات المحلية، وإنشاء متحف محلي للجماعات الإثنية، والمحافظة على الحكم واللغات المحلية.

90- وتنص المادة 70 من الدستور على أن "تعزز الدولة الجماعات الإثنية المختلفة وتوفر الحماية لها لضمان حقها في العيش في المجتمع وفقاً للثقافة التقليدية والعرف وأساليب الحياة بطريقة طوعية وسلمية ودون تدخل...". وتولي الحكومة أهمية لتعزيز الحقوق الثقافية للجماعات الإثنية ليس فقط لأن ذلك من شأنه أن يعزز الهوية الإثنية في مجتمع متعدد الثقافات، بل لأن الحقوق الثقافية يمكن أن تكون بمثابة آلية هامة للنهوض بالأمن القومي عن طريق الحد من التحيز الثقافي وخلق مجتمع يحتضن التنوع الثقافي.

91- وقد صاغ مركز سيريندهورن للأنثروبولوجيا (منظمة عمومية) التابع لوزارة الثقافة **قانون حماية وتعزيز أسلوب حياة المجموعات الإثنية لعام ... من العصر البوذي**، ليعمل بمثابة آلية لضمان تمتع المجموعات الإثنية بالحقوق الأساسية دون تمييز. وسيحقق ذلك بوضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية لحماية المجموعات الإثنية، ومن خلال إنشاء نظام واضح وفعال لمشاركة أفراد هذه المجموعات. ويتضمن مشروع القانون المبادئ الهامة التالية: حماية الحقوق الثقافية؛ وبناء قدرات المجموعات الإثنية؛ والمساواة أمام الاختلافات الإثنية.

92- ومن المقرر أن يُعرض مشروع القانون، الذي نوقش في إطار عشر جلسات إضافية على الأقل خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2021، إلى مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2021 لمواصلة النظر فيه لكي يصبح قانوناً في غضون عام 2022.

93- وعلاوة على ذلك، تشترك وكالات حكومية مختلفة في تنفيذ واستعراض نتائج تنفيذ خطة تعزيز التعايش في إطار مجتمع متعدد الثقافات في تايلند للفترة 2018-2021. وتهدف الخطة إلى تعزيز التعايش في مجتمع متعدد الثقافات؛ وتشجيع مشاركة مختلف المجموعات في تنمية البلد وفي حل مختلف القضايا والحالات؛ وتعزيز المعرفة والفهم بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن تنوع المجتمع التايلندي.

الإسنان والطبيعة (التوصيتان 56، و92)

94- في الفترة من 2016 إلى 2019، قامت الحكومة بمراجعة شاملة لرؤيتها السياسية بشأن إدارة الأراضي والغابات من أجل دمج جهود إدارة المناطق المحمية وتنسيقها على نحو أفضل. وتحقيقاً لذلك، اتبعت الحكومة سياسة تجمع بين حفظ الأراضي وإعادة تأهيلها وتحسين نوعية الحياة والرفاه للمجتمعات المحلية. واعتمدت عدة سياسات رئيسية قائمة على النهج التي تركز على الإنسان لتحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية، والاعتبارات البيئية. وعلى سبيل المثال، أنشئت اللجنة الوطنية لسياسات الأراضي بهدف معالجة مشاكل حيازة الأراضي من خلال دمج جهود مختلف الوكالات، وتعزيز الإدارة الشاملة للأراضي، والتحريج، وإعادة التحريج، وإنشاء الغابات المجتمعية.

95- كما أُجريت تعديلات تمس الحاجة إليها على القوانين ذات الصلة، لا سيما قانون الحفاظ على الحيوانات البرية وحمايتها الصادر في عام 2562 من العصر البوذي (2019) وقانون المنتزهات الوطنية الصادر في عام 2562 من العصر البوذي (2019)، وقانون الغابات المجتمعية الصادر في عام 2562 من العصر البوذي (2019). وتتضمن هذه القوانين الآن أحكاماً جديدة تشجع مشاركة المجتمعات المحلية واستفادتها من الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والتنوع البيولوجي. ولا يزال القانون الوطني للغابات المحمية الصادر في عام 2507 من العصر البوذي (1964) يشكل تديراً قانونياً هاماً آخر لمعالجة المشاكل المتصلة بالأراضي التي طال أمدها والتي تؤثر في سبل عيش المجتمعات المحلية وسكنها.

96- وكلفت إدارة المنتزهات الوطنية والحياة البرية والحفاظ على النباتات أيضاً بإجراء مسح للأراضي في المنتزهات الوطنية، ومناطق الحياة البرية غير المخصصة للصيد بهدف تمكين القرويين من العيش في المنطقة وكسب رزقهم لفترات 20 عاماً. ورغم استمرار الصعوبات المتصلة بالإدماج والتنسيق، ستواصل الحكومة جهودها لتحسين نوعية الحياة والرفاه للمجتمعات المحلية، بما في ذلك معالجة مسائل الإنفاذ والتعويض وسبل الانتصاف.

97- وبهدف التشجيع على الأخذ بنهج تشاركي في إدارة الأراضي، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في 8 شباط/فبراير 2019 بين ست وكالات مختصة، هي إدارة المنتزهات الوطنية والحياة البرية والحفاظ على النباتات، وإدارة الغابات الملكية، وإدارة الموارد البحرية والساحلية، وإدارة الشؤون المحلية، ومكتب لجنة تحويل سلطات الحكم من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، ومعهد تنمية المنظمات المجتمعية. وتوفر مذكرة التفاهم الإطار لمشروع رائد يشمل أنشطة مثل جلسات استماع علنية لدعم مشاركة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية المعنية والجمهور في قضايا مثل تحديد أو توسيع أو إلغاء أنواع مختلفة من المناطق الغابية أو تقديم مدخلات بشأن خطط الإدارة للمجتمعات المحلية التي تعيش هناك. وتشجع الحكومات المحلية على إدارة الموارد الطبيعية والبيئة والتنوع البيولوجي وحفظها وصيانتها وإحيائها، بما في ذلك من خلال صياغة خطط الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها.

98- وكلفت مذكرة التفاهم معهد تنمية المنظمات المجتمعية كوكالة مسؤولة عن ربط الاحتياجات الإنمائية وحل المشاكل انطلاقاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى مستوى السياسات العامة. ويحرص المجلس على أن يكون لكل إقليم فرعي خريطة واحدة مقبولة على نطاق واسع وأن يكون لكل مجتمع محلي نظام يجمع رأس المال لسكان الإقليم الفرعي وللصندوق الخاص بهم. وعلاوة على ذلك، تُستخدم

الشبكات المجتمعية كآلية لربط حل المشاكل بتنمية المنطقة. ولهذا الغرض، نفذ معهد تنمية المنظمات المجتمعية مشروع أمن البيت الريفي مع المجتمع المحلي. وخلال الفترة 2017-2021، أطلق المعهد هذا المشروع في 1 717 إقليمياً فرعياً في جميع أنحاء البلد.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

99- تولي الحكومة أهمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وقد سُجّلت التطورات الهامة التالية في هذا الصدد:

- يجري تعديل *قانون المساواة بين الجنسين الصادر في عام 2558 من العصر البوذي (2015)* بعد خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ، لزيادة كفاءة تدابير حماية وتعزيز الحقوق للجميع، بمن في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، ولدعم عمل اللجنة المعنية بكشف حالات التمييز غير المشروع بين الجنسين.
- وصيغ *قانون الشراكة المدنية (...)* للسماح للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين بالتسجيل كشركاء في الحياة، مما يخولهم الحصول على حقوق ومزايا معينة مساوية لتلك التي يتمتع بها الأشخاص المتزوجون بموجب القانون المدني والتجاري. ويعزز مشروع القانون الحق في الزواج والأسرة. وتقوم وزارة العدل في الوقت الحاضر باستعراض المشروع قبل تقديمه مرة أخرى إلى مجلس الوزراء.
- ومنذ عام 2019، عدلت لجنة تمكين الأسر تعاريفها المتعلقة بالأسرة لتشمل المتزوجين من نفس الجنس.

100- وفي عام 2019، شهدت تايلاند انتخاب أول عضو متحول جنسياً في مجلس النواب.

العمال المهاجرون (التوصيات 95، و146-149)

101- تسعى تايلند جاهدة لضمان تمتع العمال المهاجرين بالحقوق المنصوص عليها في القوانين السارية، انطلاقاً من بلدانهم الأصلية ووصولاً إلى بلدان المقصد، بما في ذلك أثناء إعادتهم إلى أوطانهم، وذلك لحمايتهم من أي مشاكل من قبيل إفسار الديون وأسوأ أشكال عمل الأطفال، تمشياً مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة ومعايير العمل الدولية.

102- وأصدرت الحكومة مرسوم الطوارئ المتعلق بإدارة عمالة العمال الأجانب في عام 2560 من العصر البوذي (2017) من أجل إنفاذ قانون العمال الأجانب الصادر في عام 2551 من العصر البوذي (2008) ومرسوم الطوارئ بشأن قواعد جلب العمال المهاجرين للعمل مع أصحاب العمل المحليين (رقم 2 لعام 2561 من العصر البوذي (2018))، وهما مرسومان يعززان تنفيذ السياسات الرامية إلى منع الاتجار بالعمال. وتهدف مراسيم الطوارئ أيضاً إلى تعزيز تنظيم العمل والوقاية والحماية والانتصاف والتنسيق بين القطاعات ذات الصلة لما فيه صالح العمال المهاجرين والعاملين في قطاع مصائد الأسماك.

103- وقد حاولت تايلند باستمرار، بوصفها بلداً مضيفاً لأعداد كبيرة من العمال المهاجرين من البلدان المجاورة، توسيع التعاون مع بلدان المنشأ بشأن إدارة العمال المهاجرين بإبرام منكرات تفاهم مع بلدان المنشأ المعنية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار). وتهدف هذه الجهود أيضاً إلى منع استغلال العمال المهاجرين.

104- وفي مجال الصحة العامة، تنتهج الحكومة سياسة واضحة بشأن توفير التغطية الصحية الشاملة للعمال المهاجرين الشرعيين الذين يتساوون في الحقوق مع العمال التايلنديين. وتسمح الحكومة الآن لوزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية ببيع بطاقات التأمين الصحي بسعر 1 600 بات سنوياً للعمال المهاجرين الذين يحملون تصاريح عمل سارية المفعول في تايلند.

105- وفي سياق أزمة كوفيد-19، تترك الحكومة كذلك الأهمية البالغة لوصول العمال المهاجرين إلى المعلومات. لذلك، وضعت الحكومة آليات وقنوات مختلفة تتيح للعمال المهاجرين الوصول إلى المعلومات وتقديم الشكاوى بلغات مختلفة، بالاعتماد على المترجمين الشفويين وعشرة مراكز لمساعدة العمال المهاجرين قدمت بالفعل الدعم لحوالي 17 957 عاملاً مهاجراً في عام 2020.

106- وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتمديد تصريح إقامة العمال المهاجرين من ثلاث جنسيات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار)، حتى يتسنى لهم مواصلة العمل بصورة قانونية على أساس استثنائي بسبب موجة جديدة من كوفيد-19. وينص القرار على أن يسجل العمال عبر نظام إلكتروني بحلول 13 شباط/فبراير 2021، وأن يُسمح لهم بالعمل والبقاء في المملكة لمدة عامين حتى 13 شباط/فبراير 2023. وسمح للعمال المهاجرين غير الشرعيين أيضاً بالتمتع بخدمات الرعاية الصحية من أجل إجراء اختبارات كوفيد-19، والاكتماب في نظام التأمين الصحي، والحصول على وثائق الهوية. ومنذ صدور القرار، أقبل 496 000 مهاجر على التسجيل.

النازحون والأشخاص موضع الاهتمام (التوصية 95)

107- اكتسبت تايلند خبرة طويلة في إدارة حالات التدفق المكثف للأشخاص الوافدين من البلدان المجاورة، ولا سيما خلال الحرب الباردة التي اضطرت أكثر من مليون نازح إلى الفرار من العنف في البلدان المجاورة.

108- وعلى الرغم من أن تايلند لم تصدق على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين وبرتوكولها لعام 1967، فإنها تحترم مبدأ عدم الرد القسري، وفقاً لتقاليدھا الإنسانية والتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

109- وفيما يتعلق بالنازحين في ميانمار، فقد وفرت تايلند المأوى لهذه الفئة منذ عام 1984. وفي الوقت الحاضر، لا يزال نحو 81 000 من النازحين يقيمون في تسعة مآوي مؤقتة تقع في أربع مقاطعات حدودية، هي كانشانابوري، وماي هونغ سون، وراتشابوري، وتاك. وقد أنشأت تايلند بالاشتراك مع ميانمار أفرقة عاملة لمناقشة إعادة أفراد هذه المجموعة إلى بلدھم الأصلي. ومنذ عام 2016، أعيد 1 039 نازحاً من ميانمار إلى بلدھم في أربع مناسبات مختلفة. غير أن عمليات العودة الطوعية تأجلت بسبب أزمة كوفيد-19.

110- وتقدم تايلند المساعدة الإنسانية أيضاً إلى نحو 5 000 من الأشخاص موضع الاهتمام في المناطق الحضرية (حسبما حدده مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) الذين دخلوا البلد بصورة غير قانونية.

111- وأخيراً، وافق مجلس الوزراء على لائحة ديوان رئيس الوزراء بشأن آلية التدقيق الوطنية لعام 2562 من العصر البوذي (2019)، التي دخلت حيز التنفيذ في 22 حزيران/يونيه 2020. وتقوم الوكالات المعنية الآن بصياغة اللوائح ذات الصلة لتفعيل آلية التدقيق الوطنية. وحال الانتهاء من عملية الصياغة، سيكون لدى تايلند نظام شامل لتحديد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية ولتسوية أوضاعهم القانونية وتمكينهم من الحصول على الخدمات العامة اللازمة، مما يسمح لهم بالإقامة المؤقتة في المملكة

والبحث عن حلول مستدامة لأوضاعهم. ويشكل هذا التطور إنجازاً تاريخياً يعزز الإجراءات التي اتخذتها تايلند بشأن هذه المسائل.

عديمو الجنسية (التوصيتان 97 و98)

112- (حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020) سجلت تايلند 480 549 شخصاً من بين الأشخاص الذين تتألف وثائق هويتهم من 13 رقماً في فئة عديمي الجنسية في نظام التسجيل المدني، مما يضمن لهم الحصول على الخدمات الأساسية.

113- وحتى الآن، منحت تايلند الجنسية الكاملة لنحو 290 000 شخص عديم الجنسية، وذلك بمعدل سنوي يناهز 10 000 شخص بين عامي 2017 و2020.

114- وفيما يتعلق بمسألة الحد من حالات انعدام الجنسية في صفوف الأطفال، أصدرت تايلند مؤخراً **قانون التسجيل المدني (رقم 3) لعام 2562 من العصر البوندي (2019)**، الذي يأذن لضباط الحالة المدنية بقبول تسجيل المواليد المجهولي النسب أو الذين لا يستطيعون تقديم دليل رسمي على الجنسية التايلندية. وعلاوة على ذلك، إذا توفر دليل على أن الطفل قد أقام في تايلند بصفة مستمرة لمدة عشر سنوات على الأقل، يحق له أن يطلب الحصول على الجنسية التايلندية.

زاي - الحقوق المدنية والسياسية

حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع (التوصيات 152-158، و160، و161)

115- تحترم الحكومة وتحمي حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن حرية الإعلام. وهذه الحريات مكرسة في الدستور الذي يعطي الأولوية لمشاركة الشعب ومختلف قطاعات المجتمع في إدارة شؤون البلد. ونظراً لأن الآراء يمكن أن تكون متعددة ومتنوعة ومتضاربة، فإن الحكومة تحرص على أن تمارس حرية التعبير بطريقة بناءة ومناسبة، من دون عبارات مهينة أو مسيئة لأي شخص أو مؤسسة، ودون المساس بالأمن القومي والنظام الاجتماعي والصحة العامة والأخلاق العامة.

116- ومن أجل تحقيق مجتمع سلمي يشمل جميع الناس، شجعت الحكومة على استخدام المنتديات التي تتيح حيزاً لإجراء مناقشات صريحة وبناءة ولتبادل الآراء بين مختلف قطاعات المجتمع، في الداخل وفي الخارج، بشأن الإصلاحات الوطنية وإدخال تعديلات على الدستور والقوانين الأخرى.

117- وتايلاند بلد يحظى فيه الملك بتقدير كبير كرئيس للدولة. ويهدف قانون الطعن في الذات الملكية، الذي يشكل جزءاً من قانون العقوبات، إلى حماية الأمن القومي ومؤسسات المجتمع التايلندي. ولا يهدف إلى تقييد حقوق الناس في حرية الرأي أو التعبير أو حرية الإعلام، بل يحدد بوضوح الإطار الذي يمكن فيه ممارسة هذه الحقوق دون المساس بالأمن القومي والنظام العام وحقوق الآخرين.

118- ونظراً للمخاوف التي أثارت بشأن هذا القانون، فإن الإجراءات القضائية المتعلقة بالقضايا المشمولة بأحكام القانون تُدار بعناية وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. وحتى عام 2021، تُستخدم عدة آليات لفحص القضايا ذات الصلة بدقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتأثيرها على الأمن القومي والحساسيات التي قد تثيرها، ومع الإبقاء على إمكانية الانتفاع بالعفو الملكي.

119- وخلال جائحة كوفيد-19، اضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ وإنفاذ قوانين وتدابير خاصة لإعطاء الأولوية لحماية الأرواح. ثم في 4 حزيران/يونيه 2020، مارست تايلند، بموجب الفقرة 1 من المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحق في عدم التقيد بالتزاماتها

(المادة 12 بشأن حرية التنقل). وقد بذلت الحكومة قصارى جهدها للتقليل إلى أدنى حد من آثار هذه القوانين والتدابير على ممارسة الناس لحقوقهم وتمتعهم بحرياتهم. وحتى في هذا السياق، حافظ الناس على حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم في المجتمع.

حظر التعذيب والاختفاء القسري (التوصيات 11، و22-29، و173 و174)

120- مشروع قانون منع التعذيب والاختفاء القسري وقمعهما (... من العصر البوذي) هو آلية رئيسية لتعزيز تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وفسح المجال للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقعت عليها تايلند في عام 2012.

121- وتبعاً لتقرير تايلند لمنتصف المدة، فبينما لا يزال مشروع القانون قيد نظر البرلمان، تواصل اللجنة الوطنية لإدارة القضايا المتعلقة بالتعذيب والاختفاء القسري، التي يرأسها وزير العدل وتضم ممثلين من 13 وكالة ذات صلة، أداء مهامها.

122- وقد سعت اللجنة، مدعومةً بأربع لجان فرعية (وهي اللجان المعنية بالرصد، والتحقيق، والجبر والوقاية والفرز) لتعزيز الشفافية في عملها بإشراك مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني في زيارات لأقارب الضحايا، وبعقد حلقات دراسية وحلقات عمل لتعزيز الفهم بشأن مضمون اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

123- وقد وفرت إدارة حماية الحقوق والحريات التدريب لموظفي إنفاذ القانون والعاملين في المجال الطبي على الاتفاقيتين، فضلاً عن برونوكولي اسطنبول ومينيسوتا.

حاء - إقامة العدل (التوصيات 135، و178، و181)

124- تولى الحكومة أهمية لإقامة العدل، وتشجع باستمرار على استخدام وتكييف التدابير ذات الصلة، مثل صندوق العدالة لضمان حصول كل مواطن على المساعدة القانونية التي تقدمها وزارة العدل. وتشمل هذه المساعدة تكلفة الإفراج بكفالة، وأتعاب المحامين، ورسوم المحاكم، وفحوصات الطب الشرعي، فضلاً عن المساعدة القانونية للفقراء. ويشرف على تقديم المساعدة المخصصة للفقراء مكتب المدعي العام. وهي تشمل توفير المشورة القانونية والمساعدة أثناء الإجراءات القضائية.

125- ومن أجل تلبية احتياجات الناس على نحو أفضل، عملت وزارة العدل جاهدةً على إزالة العقبات التي تعترض الوصول إلى صندوق العدالة. وشملت الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تقصير مهلة النظر في الطلبات المتعلقة بصرف مبالغ المساعدة، وتكليف الصندوق بالاجتماع أكثر من مرة في كل شهر لاستعراض الطلبات. وصندوق العدالة منكب حالياً على دراسة مختلف الخيارات لتطوير أساليب مختلفة أخرى لصرف المساعدة. ويعمل المكتب أيضاً على استعراض المعايير والمقاييس والممارسات من أجل تعزيز الشفافية والحكم الرشيد. وقد تم ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية لموظفي المكتب، وانتاج طرائق فعالة للتواصل بشأن سياساته، وإطلاق حملة للعلاقات العامة لتعزيز الكفاءة والنزاهة والشفافية والحكم الرشيد.

126- وقدمت الحكومة أيضاً المساعدة القانونية لغير التايلنديين، من خلال توفير مترجمين شفويين للمدعى عليهم والمدعين خلال عملية التحقيق. واعتُبرت هذه الخطوة نقطة انطلاق يمكن أن تسهم إلى حد بعيد في تشكيل العملية القضائية، إلى جانب المساعدة التي يقدمها المجتمع المدني.

127- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة العدل خدمة الخط الساخن و76 مركزاً للعدالة "السعيدة" في جميع أنحاء البلد.

128- وفي إطار التصدي لأزمة كوفيد-19، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير لتيسير إقامة العدل عن طريق تسريع مختلف العمليات المتعلقة برفع الدعاوى أمام المحاكم، وإطلاق تطبيق AGO-Tracking لتمكين الجمهور العام من تتبع ورصد حالة القضايا وحجز مواعيد على الإنترنت.

طاء - نظام العدالة الجنائية وحقوق السجناء (التوصيات 34 و35، و163-170، و185، التعهد الطوعي 2)

129- نظام العدالة الجنائية هو أحد المجالات الإحدى عشرة المشمولة في جهود الإصلاح الوطنية وفقاً للدستور. والهدف النهائي هو أن يعمل نظام العدالة الجنائية بجدول زمنية واضحة في جميع المراحل وبآليات تساعد الناس على قدم المساواة، مع تطبيق القانون بصرامة، وعملية تحقيق جنائي تستند إلى ضوابط وموازن، ونظام للطب الشرعي يفي بالمعايير الدولية، وذلك بهدف خلق ثقافة تنظيمية تعطي الأولوية لإحقاق العدالة بطريقة مهنية وفعالة.

130- وعلاوة على ذلك، اضطلعت الحكومة بمشاريع لتعزيز آليات المساعدة، مثل توفير المحامين في مركز الشرطة، وتنظيم تدريب للوسطاء بموجب قانون *تسوية المنازعات لعام 2562 من العصر البوندي (2019)*، وتحسين 93 مرفقاً سجنياً في جميع أنحاء البلد، واعتماد نظام إلكتروني لتوفير مترجمين شفويين في محاكم الدرجة الأولى، وإنشاء نظام لتقديم الوثائق والالتماسات إلكترونياً (الإيداع الإلكتروني 3.0). وأنشأت الحكومة أيضاً مراكز للوساطة المجتمعية، مع خطط لتوسيع نطاقها لتشمل مختلف أنحاء البلد.

131- وأحرزت تايلند تقدماً فيما يتعلق بمختلف التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، ويتجلى هذا التقدم فيما يلي: (1) في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018، وافق مجلس الوزراء على نتائج دراسة بشأن عقوبة الإعدام والتوصيات المقدمة من وزارة العدل بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للمسؤولين الذين ارتكبوا أفعالاً غير مشروعة بالمفهوم الوارد في المادة 173 من *القانون العضوي بشأن الفساد الصادر في عام 2561 من العصر البوندي (2018)*؛ و(2) رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من 10 سنوات إلى 12 سنة، من خلال مشروع *قانون لتعديل قانون العقوبات (رقم ...)* معروض حالياً على البرلمان لكي ينظر فيه.

132- وتولي تايلند أهمية للإدارة الفعالة لمختلف فئات المحتجزين وسلوك موظفي السجون، مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا). وما فتئت تايلند، منذ اعتمادها لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك) في عام 2010، توفر التدريب على مضمون الصك وتعمل على نشر نضه على الصعيد المحلي ومع شركائها في عدد متزايد من البلدان.

133- ومن أولويات الحكومة أيضاً تحسين الحيز الذي يستخدمه المحتجزون. وتخطط إدارة الإصلاحات لاقتراح توسيعات، وفقاً للمبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ولجنة الصليب الأحمر الدولية، على مجلس الوزراء في غضون أيلول/سبتمبر 2021.

134- وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين إدارة الإصلاحات ومكتب محكمة العدل في 24 آذار/مارس 2020 لتعزيز الأمن داخل المرافق الإصلاحية وتحسين إدارة الأحكام بالسجن من خلال طلبات التأجيل أو السراح المؤقت، أو إفادات الشهود بوسائل إلكترونية. وقدم رئيس المحكمة العليا أيضاً توصيات محددة بشأن إدارة القضايا أثناء الجائحة، بما في ذلك تأجيل المحاكمات وإدارة شؤون الموظفين وإدارة المواقع لتخفيف الازدحام. وبعد اكتشاف العديد من حالات العدوى الجماعية في السجون في منتصف عام 2021، جرى تعزيز تدابير مكافحة كوفيد-19 طوال

عملية الاحتجاز، منذ استقبال المحتجزين إلى غاية الإفراج عنهم، مع مواصلة عمليات التطعيم لكل من المحتجزين وموظفي السجون.

135- وتتهج تاييلند سياسة نشطة على الصعيد الدولي. فقد عززت التعاون بشأن الابتكار في مجال العدالة من خلال عمل معهد العدالة التاييلندي والجهود الإقليمية في إطار مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي الآونة الأخيرة، قدمت تاييلند قرارين إلى الدورة الثلاثين للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أيار/مايو 2021، الأول بشأن "تعزيز نظم العدالة الجنائية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها (E/CN.15/2021/L.8/Rev.1)، والثاني بشأن "إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب" (E/CN.15/2021/L.7/Rev.1). وقد اعتُمد القراران بتوافق الآراء في اللجنة ومن المقرر إحالتهما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادهما.

باء - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصية 48، التعهد الطوعي 5، والتعهد الطوعي 7)

136- في 31 أيار/مايو 2017، وقعت اللجنة الوطنية التاييلندية لحقوق الإنسان ووزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية واتحاد الصناعات التاييلندية ورابطة المصرفيين التاييلنديين وغرفة التجارة التاييلندية وشبكة الاتفاق العالمي في تاييلند إعلان بشأن التعاون في مجال تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

137- وتواصل تاييلند أيضاً المضي قدماً في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في البلد، ويسرت زيارة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية إلى تاييلند خلال الفترة من 26 آذار/مارس إلى 4 نيسان/أبريل 2018.

138- وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وافق مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المرحلة الأولى: 2019-2022. وقد صيغت خطة العمل الوطنية بناءً على التعليقات المنبثقة عن المشاورات الوطنية العامة بين الوكالات الحكومية والشركات الحكومية ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني في جميع مناطق البلد، وتركز على الأركان الثلاثة لتعزيز الحقوق، وهي الحماية والاحترام والجبر، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الوطني لتاييلند. وحرصت الحكومة أيضاً على أن تكون خطة العمل الوطنية متسقة مع الاستراتيجية الوطنية، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وحالة حقوق الإنسان في تاييلند، والسياسات واللوائح التنظيمية ذات الصلة، فضلاً عن المعايير الدولية.

139- ويؤكد اعتماد الخطة التزام تاييلند بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وعزمها على المضي قدماً في هذا المجال، وهو ما تجلّى كذلك في متابعة وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية في أوائل عام 2021. وتجري في الوقت الحاضر مناقشات مع شركات الأعمال البارزة تتناول إمكانية وضع سياسات بشأن التناقضات الاستراتيجية ضد مشاركة الجمهور.

سابعاً - العمل الجاري والاتجاهات المستقبلية (التوصية 91)

140- تدرك تاييلند أن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. وعلى سبيل المثال، أدت التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى الإنترنت إلى زيادة الاتصالات والاستخدام المكثف لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، ما أثار مناقشات مكثفة حول دور الفضاء الإلكتروني. وتدعم الحكومة المنابر المفتوحة للتواصل وزيادة فرص الحصول على المعلومات لما فيه صالح الناس عامةً، وتعي

ضرورة سد الفجوة الرقمية التي لا تزال قائمة. وفي الوقت نفسه، تدرك الحكومة التحدي المتمثل في منع استغلال الجهات الفاعلة الخبيثة للفضاء الإلكتروني. وستصبح إدارة الأنشطة وتدفق المعلومات في الفضاء الإلكتروني مع الحفاظ على حقوق الناس في حرية الرأي والتعبير أكثر صعوبة. وفي هذا السياق، أصبح تعزيز الاتصال الفعال وبناء الثقة بين الحكومة والجمهور العام يكتسي أهمية حيوية.

141- ومن التحديات الناشئة الأخرى التي تفرض ضغوطاً كبيرة على الحكومة، الحاجة إلى زيادة الفعالية في إدارة التحضر والهجرة عبر الحدود وإضفاء الطابع الإنساني على العمليات والإجراءات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تعترف الحكومة بأهمية العمال المهاجرين الذين يساهمون بقدر كبير في التنمية الاقتصادية الوطنية وفي النهوض بسياسات تايلند 4,0. وستواصل بذل الجهود لتحسين التشريعات والممارسات ضماناً لحصول العمال المهاجرين على نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الاستفادة من الخدمات الأساسية. وقد أكدت جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة لتوفير هذه الخدمات، حيث كشفت عن مدى هشاشة المجتمعات الحضرية وسرعة تأثرها بالفقر واتساع أوجه عدم المساواة.

142- وفي أيار/مايو 2021، انضمت تايلند إلى مجموعة من البلدان الراحية لـ "تعهد الإنعاش المستدام: بناء مستقبل أفضل للجميع، محوره حقوق الإنسان" داخل الأمم المتحدة. وتسلط المبادرة الضوء على أهمية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في تنفيذ تدابير التعافي من كوفيد-19. وتؤكد الحاجة إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعكس بالعكس، ومواصلة الجهود بطريقة تعاونية مع المجتمع بأسره، بما يعكس النهج الذي تتبناه تايلند منذ أمد بعيد.

143- وبذلت الحكومة جهوداً مكثفة على مدى السنوات الخمس الماضية لتحسين الحماية الشاملة لحقوق الإنسان وتعزيزها، وإحراز تقدم بشأن مسائل محددة. وقد ركزت هذه الجهود على زيادة وعي الوكالات الحكومية وكذلك الشعب بأهمية حقوق الإنسان كركن أساسي للمجتمع. وفي المرحلة المقبلة، يجب على الحكومة أن توفر منابر أكثر انفتاحاً من أجل الحوار والتعاون البناءين.

144- وتستعد الحكومة حالياً لوضع الخطة الوطنية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2023-2030) التي ستواصل التركيز على التنمية التي محورها الإنسان لتحقيق الأمن والرخاء والاستدامة. وستكون خطة الإصلاح الوطنية، التي تستند إلى الاستراتيجية الوطنية لفترة العشرين عاماً (2018-2037) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الوزراء، بمثابة آلية تنفيذ لدفع جزء كبير من هذا العمل إلى الأمام، باتباع أساليب وإجراءات خاصة بكل مجال من مجالات الإصلاح، بما في ذلك أطر زمنية للنتائج المتوقعة التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2022. ولهذا الغرض، ستساعد خطة الإصلاح الوطنية (بالصيغة المنقحة)، التي وافق عليها مجلس الوزراء في 25 شباط/فبراير 2021، على إرساء أساس للتنمية المستدامة وديمقراطية مستدامة تقوم على سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

145- وأخيراً، ستسهم الإجراءات المتخذة في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف حتماً في تعزيز الالتزامات المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل هذا. وتايلند ملتزمة بتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان من خلال جميع الآليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. ويشمل ذلك اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والأطر الأخرى التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية بالي، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تتشرف تايلند بالعمل في إطاره كبلد رائد، فضلاً عن شبكة الأمن البشري ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأمن البشري. وستؤدي هذه الآليات وغيرها من الآليات القائمة والجديدة دوراً أساسياً في ترسيخ المكاسب المحققة وفي معالجة مشاكل حقوق الإنسان بفعالية، وتعزيز التعاون وبناء القدرات للنهوض بحقوق الإنسان في البلد والمنطقة وحول العالم في الوقت الذي نستعد للدخول في عهد غير واضح المعالم بعد جائحة كوفيد-19.